

الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع و الآثار

Environmental security in the African Sahel region: reality and implications

" al-Amn al-bī'ī fī minṭaqat al-Sāḥil al-Afrīqī : al-wāqī' wa al-Āthār "

بسكري منير

ترغيني أمال*

جامعة محمد خيضر بسكرة

جامعة محمد خيضر بسكرة

mounir.biskri@univ.biskra.dz

amel.terghini@univ-biskra.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024 - 02 - 19 تاريخ قبول المقال: 2024 - 03 - 06 تاريخ نشر المقال: 2024 - 03 - 10

الملخص:

منطقة الساحل الأفريقي تعد اليوم واحدة من أهم المناطق التي عرفت في الفترة الأخيرة ظهور مجموعة من التهديدات الأمنية البيئية والتي انعكست بشكل كبير على تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة، وعليه تهدف دراستنا هذه إلى محاولة تسليط الضوء على هذه التهديدات البيئية ومدى تأثيرها على دول الساحل الأفريقي، وقد خلصت دراستنا هذه إلى نتيجة مفادها أن التدهور البيئي التي تشهده منطقة الساحل الأفريقي راجع لمجموعة من العوامل السياسية والأمنية كالصراعات والحروب والنزاعات الداخلية وهشاشة الأنظمة السياسية وكذا بروز التهديدات الأمنية الجديدة إضافة إلى عامل التغير المناخي والذي أثر بشكل كبير على عدم تحقيق الأمن البيئي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: البيئة-القارة الأفريقية-الأمن-التهديدات-الأمن البيئي.

Abstract:

The African Sahel region is today one of the most important regions that has recently witnessed the emergence of a group of environmental security threats, which have had a significant impact on achieving security and stability in the region. Accordingly, our study aims to try to shed light on these environmental threats and the extent of their impact on the Sahel countries. Our study concluded that the environmental deterioration witnessed by the African Sahel region is due to a group of political and security factors such as conflicts, wars, internal conflicts, the fragility of

الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والآثار

political systems, as well as the emergence of new security threats in addition to the climate change factor, which has greatly affected the failure to achieve environmental security in Region

.Keywords: Environment - the African continent - security - threats - environmental security.

المقدمة:

تعتبر القارة الأفريقية على العموم و منطقة الساحل الأفريقي بالخصوص أحد أهم الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية من حيث التعقيد والتشابك وهذا نظرا لاحتوائها على مجموعة كبيرة من التهديدات الأمنية اللاتناظرية، فالبيئة الأمنية لهذه المنطقة تعرف نوعا من الخصوصية من ناحية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إذ تعتبر من أهم المناطق التي تشهد عنفا أمنيا و تدهورا بيئيا خطيرا وهذا بفعل مجموعة من العوامل المتداخلة، فالصراعات السياسية والحروب الأهلية والانفلات الأمني و السياسي وهشاشة الأنظمة السياسية الحاكمة وتدني ملحوظ لمستويات المعيشة والفقر والفساد وندرة المياه والأهم من ذلك هو احتوائها على الأوبئة الصحية الناتجة بفعل هذه الظروف الأمر الذي سيؤثر حتما على تحقيق ما يسمى بالأمن البيئي في هذه المنطقة.

تهدف الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على أهم التهديدات الأمنية البيئية التي تهدد الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي و التعرف على أهم تداعياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فإن موضوع الدراسة يدفعنا إلى التساؤل الرئيسي حول: إلى أي مدى انعكست التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل الأفريقي على الأمن البيئي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والوقوف على النقاط الرئيسية التي يثيرها هذه الموضوع تم الاعتماد على عدة مناهج والتي من شأنها أن تسهل لنا عملية التحليل والبحث، بحيث تم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف واقع التدهور البيئي في المنطقة من خلال تحليل لبعض الظواهر و التهديدات الأمنية البيئية كظاهرة التغير المناخي والنزوح... إلخ، كما تم الاعتماد أيضا على منهج دراسة الحالة وهذا لما يوفره هذا المنهج من أدوات علمية ومنهجية تسمح لنا بتسليط الضوء على منطقة الساحل باعتبارها واحدة من أهم المناطق التي تشهد تدهورا بيئيا في القارة الأفريقية والذي سيساهم إلى درجة ما في الوصول إلى نتائج علمية.

المبحث الأول: قراءة لوضعية الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي

حظيت مفاهيم عديدة ذات الطابع البيئي باهتمام العديد من المفكرين في مجالات مختلفة من العلاقات الدولية وكذا من منظرين في الدراسات الأمنية وخاصة مدرسة كوبنهاجن، إذ يعتبر مفهوم الأمن البيئي واحدا من أهم المصطلحات الهامة والجوهرية في الوقت الراهن، وهذا نظرا لما تشهده البيئة اليوم من تحديات وأخطار وكوارث بيئية تهدد أمن وسلامة الفرد والبيئة معا وهذا انطلاقا من أبعاد ومستويات الأمن: كالأمن البشري و الأمن الاقتصادي والأمن الانساني والأمن السياسي والأمن المجتمعي، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين حيث سنعالج في المطلب الأول خصوصية منطقة الساحل الأفريقي، أما المطلب الثاني فسنعالج معوقات الأمن البيئي في الساحل الأفريقي.

المطلب الأول: خصوصية منطقة الساحل الأفريقي

منطقة الساحل الأفريقي تعتبر من المناطق ذات الخصوصية من نواحي عديدة الأمنية منها والسياسية و الاقتصادية والجغرافية و الاجتماعية، وهذا ما سنعالجه في هذا المطلب من خلال تعريف لمنطقة الساحل الأفريقي و دراسة خصوصيتها من الجانب الاقتصادي و البيئي و الاجتماعي.

أولا: تعريف منطقة الساحل الأفريقي

تزايد الاهتمام الدولي في الآونة الأخيرة بالقارة الأفريقية على العموم ومنطقة الساحل الأفريقي بالخصوص وهذا نظرا للأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي حظيت بها هذه المنطقة، إذ تعتبر من أهم المناطق الجغرافية الأكثر حيوية على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، أما بالنسبة لمفهوم الجغرافي لهذه المنطقة فإن مصطلح الساحل عادة يشير إلى تلك المنطقة الجغرافية التي تحتل الحزام الجنوبي للصحراء، إلا أن حدود ومعالم هذه المنطقة يبقى محل الخلاف لدى الكثير من الباحثين،¹ كما لقد تعددت التسميات بشأن منطقة الساحل الإفريقي و هذا بسبب الحدود الجغرافية الخاصة بهذه المنطقة، فهناك من يرى أن مصطلح الساحل يعبر عن الشاطئ أي شاطئ (البحر)، أضيف له مصطلحان تابعان يفهم من خلالهما الإفريقي والصحراوي، ليدل عن المعنى الكامل الخاص بتسمية هذه المنطقة، فمصطلح الساحل

¹ - Luis Simon ,Alexander Mattelaer, and Amelia Hadfield, A coherent au strategy for the Sahel, directorate-general for external policies, 2012,p08

الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والآثار

الإفريقي **Sahel African** مرجعه فرنسي وهذا نتيجة ارتباطه بالوجود الفرنسي ، أما الساحل الصحراوي فقد أطلق كمزج بين مفهومي الساحل و الصحراء الكبرى.²

ثانيا: خصوصية منطقة الساحل الأفريقي:

رغم اختلاف الكبير في تسمية هذه المنطقة إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص:

بيئيا: تتشابه بيئة دول الساحل الأفريقي في كونها بيئة تعاني من تدهورا كبيرا في النظام الإيكولوجي وهذا بسبب ما تعرفه المنطقة من كوارث بيئية خطيرة نتيجة لما خلفته الحروب والنزاعات في المنطقة، إذ تعاني أغلب المناطق فيها من تهديدات بيئية ذات طابع أمني وهذا بسبب وجود مجموعة من المهددات الطبيعية و غير الطبيعية والتي تسبب فيها البشر، فالتطور التكنولوجي وادخال الدول الكبرى تحديثات على مستوى المصانع خاصة في ظل العولمة أدى إلى حدوث العديد من هذه الظواهر كالاختباس الحراري والتآكل لطبقة الأوزون وارتفاع في درجات الحرارة وغيرها من التحديات والتي ستؤدي حتما إلى حدوث كوارث طبيعية خطيرة جدا. والتي ستتعرض تداعياتها على تحقيق الأمن البيئي في الساحل ناهيك عن الانتشار الكبير للأمراض المعدية كالمalaria و السل و المجاعة و السيدا وكذا الأمراض المنقولة عن طريق مياه الشرب ومؤخرا جائحة كورونا -19.

أما مناخيا: فتتميز أغلب دول الساحل الأفريقي بالتغلب الشديد في حجم الأمطار وتوزيعها المكاني والزمني وقد ثبت أن هذه الزيادة في درجة حرارة سطح المحيط من شأنها أن تولد المزيد من الأمطار الغزيرة خلال فترة الرياح الموسمية مع استفادة دول الساحل بشكل هامشي من هذه الأمطار الكبيرة والمحلية والذي قد يتسبب في حدوث كوارث بيئية وإنسانية كما يشكل التصحر و تغير المناخ في المنطقة قبلة سياسية وأمنية موقوتة لجميع بلدان الساحل الإفريقي.³

أما اثنيا: فتعتبر منطقة الساحل من أكثر المناطق من حيث التنوع الاثني، فهي تمثل نقطة التقاء لأعراق وأديان مختلفة، تعيش ضمن أنماط معيشية مختلفة (رعاة رحل، حضر رعاة، مزارعون...)، حيث يمكن تقسيم المنطقة إلى قسمين، قسم جنوبي يقطنه السود و شمالي يقطنه البيض، هذا من جهة و من جهة أخرى تعرف منطقة الساحل العديد من الأزمات والكوارث على المستويات الاقتصادية و البيئية والإنسانية، فنسب الفقر مرتفعة في دول المنطقة بسبب العجز الاقتصادي وضعف العدالة التوزيعية، إذ

² - صيفي مشاور، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، 2016، ص 217.

³ - Jérôme Piodi, la désertification : une bombe à retardement au cœur du sahel, revue défend nationale, N°783, 2015, p 28-29.

الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والآثار

يعيش 80% من سكان تشاد تحت مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم، بالإضافة إلى ذلك فهي تعاني من المديونية والتبعية الاقتصادية وتراجع نسب النمو نتيجة اعتماد هذه الدول على الاقتصاديات الريعية، إضافة إلى أن هذه المنطقة تعاني أيضا من أزمة الاندماج الوطني وتظهر هذه الأزمة من خلال عجز النظم السياسية على بناء الدولة الوطنية وتوحيد الولاءات دون الوطنية باتجاهها، وهو ما خلق صراعات وموجات عنف سياسي واسعة،⁴ والذي أدى بدوره إلى ظهور مجموعة كبيرة من التهديدات الأمنية الجديدة خاصة الهجرة غير النظامية و ظاهرة الجريمة المنظمة وتجارة البشر والسلاح و المخدرات وكذا الانتشار الرهيب للتنظيمات الإرهابية وما تخلفه هذه الجرائم من نسب وفيات كبيرة مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم.

أما الجانب الاجتماعي والاقتصادي فيمكن القول أن دول الساحل الأفريقي تعد من أكثر المناطق فقرا وهشاشة في العالم وهذا بالرغم على احتوائها على العديد من الموارد الطبيعية (النفط والغاز- الكاكاو... إلخ)، وهذا بسبب حدة الأزمات التي تعيشها هذه المنطقة، فالصراعات السياسية و الانقلابات العسكرية والفشل الدولاتي الذي يساهم في إحداث خلل على مستوى السلطة الحاكمة أدى إلى تفاقم العنف والصراع وخلق نوعا من الفوضى ضف إلى ذلك حالة اللاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الأمر الذي سينعكس على مستوى المعيشة والذي يؤدي بدوره إلى انتشار الفقر و التهميش و الفساد والمديونية.

المطلب الثاني: معوقات تحقيق الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي

ارتبطت قضايا ومشكلات البيئة بتصاعد حدة ووتيرة التهديدات التي مست محيط الإنسان وبيئته، أين أصبحت هذه التحديات تشكل خطرا على المحيط الأيكولوجي (الوسط البيئي) سواء للفرد أو للكائن الحي مما استدعى بالباحثين و المفكرين وصناع القرار الاهتمام بهذا القطاع، في الوقت الذي أصبحت فيه متلازمة الأمن/البيئة من أهم المجالات اهتماما في الوقت الراهن، وعليه يمكن القول أن مفهوم الأمن البيئي برز مع نهاية الحرب الباردة أي خلال فترة التسعينات أين عرف هذا المفهوم تحولات جذرية وحالة الانتقال من المفهوم (الصلب) إلى المفهوم (الناعم)، أين برزت في هذه الفترة مفاهيم جديدة كالتحديات الأمنية الجديدة و التي اكتست نوعا من الخصوصية كونها تهديدات مبهمة المصدر-مجهولة المعالم-على غرار التهديدات التقليدية مثل: الجرائم المنظمة، والتنظيمات الإرهابية التي عرفت أغل

⁴ -مراد بن قبيطة و فاطمة الزهراء بويده، التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 03، العدد 01، 2016، ص ص 214-216.

الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والآثار

دول العالم والهجرة غير النظامية و مشاكل بيئية كالتلوث البيئي والاحتباس الحراري و الكوارث الطبيعية والنزوح البيئي(اللاجئ البيئي) و كذا التغيرات المناخية...إلخ. ومنطقة الساحل الأفريقي كغيرها من المناطق التي شهدت تهديدات أمنية بيئية طبيعية كانت أو غير طبيعية بفعل ما يحدث في هذه المنطقة من تداعيات للحروب و الانقلابات و كذا بفعل ما خلفته و لا زالت تخلفه ظاهرة التغيرات المناخية، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال واضح في الاستقرار البيئي للمنطقة، و عليه يمكن الإشارة لمجموعة من معوقات أو مهددات(طبيعية أو غير طبيعية) للأمن البيئي في منطقة الساحل، وعليه سنعالج في هذا المطلب معوقات طبيعية و معوقات غير طبيعية استنادا إلى المكانة الجغرافية التي تحتلها منطقة الساحل الأفريقي.

أولاً: معوقات طبيعية.

تشمل المعوقات طبيعية كل من الكوارث الطبيعية و التي بدورها تشمل على : الرياح-الأعاصير- الفيضانات- التصحر-الجفاف- السيول-ارتفاع في مستوى سطح البحر-الانقراض لبعض الكائنات- الاحتباس الحراري-فقدان التنوع البيولوجي-حركة كتل الأرض-تقلص نسب المساحات الخضراء....إلخ.

واستنادا على تقرير المنتدى الصادر عن مؤسسة محمد ابراهيم تحت عنوان: الطريق إلى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، حيث تم فيه استعراض حالة افريقيا في المناقشة العالمية بشأن المناخ تم عرض حالات الجفاف والفيضانات في القارة السمراء خلال فترة (2010-2022) وسنعرضها في الجدول التالي:

البلد	حالات الجفاف	البلد	حالات الفيضانات
الصومال	06	الصومال	16
موريتانيا	05	موريتانيا	
جنوب افريقيا	04	جنوب افريقيا	16
النيجر	04	النيجر	19
أنغولا	03	أنغولا	24

المصدر: مؤسسة محمد ابراهيم، الطريق إلى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، 2022، ص15

ثانياً: معوقات غير طبيعية.

الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والآثار

عادة تكمن المعوقات غير الطبيعية في بعض الأخطاء بشرية المصدر أو المنشأ ومنها: الحروب السياسية و النزاعات الاثنية و التي عادة ما تسبب في (الهجرة و النزوح البيئي) بالإضافة إلى الكوارث الصناعية و النووية خاصة من قبل الدول الكبرى-الحرائق وبالأخص حرائق الغابات بدافع الاحتطاب- الانفجار السكاني(النمو المتزايد للسكان الأفارقة) التي تعاني منها أغلب دول الساحل- الصيد الغير منظم - التلوث بكل أنواعه- الضباب الناتج عن دخان المصانع-استنزاف الثروات البيئية بطريقة عشوائية-زيادة الطلب على الطاقة التقليدية- المستوطنات البشرية...إلخ.

المبحث الثاني: آثار التهديدات الأمنية البيئية على منطقة الساحل الأفريقي

تتأثر أي بيئة في أي منطقة بعوامل مختلفة قد تكون طبيعية المصدر أو بشرية المصدر وهو حال منطقة الساحل الأفريقي و التي تشهد مجموعة من التهديدات الأمنية البيئية والتي هي بمثابة نتاج لما يتعرض له كوكب الأرض من تغيرات مناخية، ناهيك عن مجموعة من الظروف السياسية والأمنية والتي انعكست بصورة مباشرة على أمن واستقرار المنطقة ككل والتي ستؤدي حتما إلى اختلال في التوازن البيئي في المنطقة الأمر الذي سينعكس حتما على الأمن البيئي، وعليه سنعالج في هذا المبحث مطلبين، مطلب يعالج الآثار السياسية والأمنية للتهديدات الأمنية البيئية على منطقة الساحل الأفريقي، والمطلب الثاني يعالج الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتهديدات الأمنية البيئية على منطقة الساحل الأفريقي.

المطلب الأول: الآثار السياسية والأمنية للتهديدات الأمنية البيئية على منطقة الساحل

الأفريقي

ساهمت البيئة الجغرافية والأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي باعتبارها منطقة شاسعة الحدود والمجال في عبور لمختلف مجالات التجارة كتجارة المخدرات والأسلحة وتجارة البشر الأمر الذي أدى إلى تنامي العديد من الظواهر الأمنية الجديدة والتي جعلت من هذه المنطقة بؤرة توتر أمني وسياسي واثني بحكم تعدد الاثنيات في هذه المنطقة، وعليه سنعالج في المطلب البيئية السياسية والأمنية لدول الساحل الأفريقي وسنخرج على تحليل لبعض الظواهر الأمنية الجديدة في هذه المنطقة.

أولا: البيئة السياسية والأمنية لدول الساحل الأفريقي.

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بهشاشة أنظمتها السياسية، إذ تصنف أغلب دول المنطقة ضمن الدول الهشة أو الفاشلة(ميزة الفشل الدولاتي)، وهو ما فرض تحديا كبيرا أمامها في ممارسة سيادتها داخل وخارج إقليمها، حيث أن معظم هذه الدول ومنذ استقلالها تعاني من هشاشة وظيفية ومؤسسية حيث يوفر هذا

الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والآثار

الوضع السياسي أرضية خصبة لممارسة النشاطات الإرهابية المرتبطة ارتباطا وثيقا بظاهرة الجريمة المنظمة كالإتجار بالبشر و المخدرات، إذ تقوم هذه الجماعات بتوظيف صورا خطابية عنيفة ضد النخب السياسية الحاكمة وتستثمر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المنطقة من خلال الاغراءات التي تقدمها للشباب من أجل الحصول على تعاطفهم، هذه المتغيرات سمحت للجماعات الارهابية في المنطقة بتوسيع وتقوية نشاطها وهو الأمر الذي جعل منها فاعلا رئيسيا على الساحة السياسية والأمنية في أغلبية دول الساحل، ومن بين أهم المظاهر التي تتجسد فيها انعكاسات التهديدات الأمنية البيئية على المستويين السياسي والأمني في منطقة الساحل الإفريقي نجد النزاعات ذات الطابع المحلي أو الاقليمي، إذ يصف الكثير من الباحثين هذه النزاعات بالنزاعات البيئية و التي شكلت في يومنا هذا جزءا رئيسيا من المشهد السياسي والأمني في المنطقة⁵⁵. ووفقا لتداعيات الأمنية التي تخلفها ظاهرة الارهاب أشار تقرير لمؤشر الارهاب العالمي لسنة 2023 إجمالي الوفيات بسبب الارهاب خلال فترة (2021-2022).

الرقم	البلد	سنة 2021	سنة 2022
1	مالي	604	944
2	الصومال	661	755
3	أفغانستان	1.499	623
4	باقي دول العالم	3.513	2.591

Source: Global Terrorism Index2023,p14.

كما أضاف هذا التقرير في صفحته (14) حصيلة ونسب الوفيات بسبب الارهاب حسب كل بلد خلال سنة 2022، حيث جاءت بوركينا فاسو بنسبة 17%، تلتها مالي بنسبة 14%، و الصومال بـ 11%، والنيجر بـ 03%، أما نيجيريا فقدت النسبة بـ 06% لتليها باقي دول العالم بنسبة 15% حسب ما جاء في التقرير. وتشير هذه المعطيات إلى أن أغلب الوفيات في منطقة الساحل الأفريقي سببها الانتشار الكبير للتنظيمات الارهابية وامتلاكها للأسلحة الأمر الذي أدى إلى نزوح وتشريد الآلاف من الإفريقيين.

ثانيا: تداعيات التهديدات الامنية الجديدة على منطقة الساحل الافريقي.

⁵⁵ - زكري مغني، الأمن البيئي ومشكلة الاستقرار في افريقيا: منطقة الساحل أنموذجا، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023، ص ص 149-151.

الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والآثار

شهدت منطقة الساحل الأفريقي تنامي واضح وخطير في حدة التهديدات الأمنية الجديدة وهذا بسبب الموقع الجغرافي الكبير، إذ تصنف اليوم من بين الدول الأقل أمنا في العالم، ولعل الأسباب التي تكمن وراء هذا التزايد يرجع إلى هشاشة البنى التحتية من جهة و من جهة أخرى حجم الحروب و الصراعات التي تتخطى فيها دول الساحل، فالأعمال الإجرامية بشتى انواعها كالجريمة المنظمة أو تجارة البشر والسلاح و المخدرات وتبييض الأموال و غيرها من مظاهر الجرائم لها انعكاسات خطيرة على الجانب السياسي والأمني و حتى البيئي فكلها مرتبطة بعوامل كثيرة، فمنطقة الساحل الأفريقي تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي و الانفلات الأمني وهذا بسبب الحروب و النزاعات الأهلية الداخلية و التي مردها حسب العديد من الباحثين إلى الدوافع الاجتماعية والآثار المتعددة نتيجة للتغيرات المناخية، فالجفاف والتصحر والفيضانات ونقص المياه وتزايد نسبة النمو السكاني والاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة كلها كفيلة بعدم تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة و الذي ينعكس بصورة مباشرة على عدم تحقيق الأمن البيئي في الساحل إذ تشكل مجمل هذه الانعكاسات مأزق يصعب الخروج منه وخاصة وأن دول الساحل الأفريقي دولا هشة من الناحية الأمنية و غير قادرة على التعامل مع مختلف التهديدات الأمنية والبيئية.

ووفقا لما جاء في تقرير لمعهد الاقتصاد و السلام-تحليل التهديدات البيئية و المرونة و السلام- الصادر لسنة 2023، تم تصنيف البلدان التي في الجدول رقم(02) على أنها من أكثر البلدان التي تعاني تهديدا بيئيا خطيرا، كما أشار هذا التقرير في نتائجه الرئيسية لسنة 2023 أن التهديدات البيئية والتي تتمثل معظمها في مخاطر المياه وانعدام الأمن الغذائي إلى نزوح الآلاف من السكان عن مواطنهم الأصلية والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض، كما أفاد التقرير أيضا أنه و بحلول عام 2050 سيقوم حوالي 2.8 مليار شخص في البلدان التي تواجه هذه الظاهرة. والجدول التالي يوضح أكثر البلدان التي تعاني تهديدا بيئيا لسنة 2023.

النيجر	أوغاندا	اريتيريا	موريتانيا
اليمن	مالي	غينيا	الكاميرون
سوريا	العراق	التشاد	بوروندي
ماينمار	ليبيا	الصومال	جنوب السودان

Source: Ecological Threat Report 2023 Briefing, p3.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتهديدات الأمنية البيئية على منطقة الساحل الأفريقي

تعد القارة الأفريقية بشكل عام و منطقة الساحل الأفريقي بشكل خاص من أهم المناطق تعرضا لتداعيات ظاهرة التغير المناخي، الأمر الذي تسبب في تدهور العديد من القطاعات بحكم أن المنطقة تعتمد على قطاع الفلاحة والزراعة كقطاعات هامة في الاقتصاد. لذلك يمكن القول أن أغلب الأزمات التي يعانيها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي حسب ما أكده العديد من الخبراء متعلقة بالبيئة والبحث عن مصادر الغذاء، وهذا ما نراه في مختلف بلدان الساحل الأفريقي حيث تعاني كل من الصومال ومالي و السودان وغيرها من المناطق أزمات حادة والتي تشكل ظاهرة التغير المناخي سبب رئيسي فيها.

أولاً: الآثار الاقتصادية للتهديدات الأمنية البيئية على منطقة الساحل الأفريقي.

تعد منطقة الساحل الإفريقي من بين الأفقر المناطق في العالم، وهذا حسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2014 حيث احتلت النيجر في المرتبة الأخيرة من بين 187 دولة حسب مؤشر التنمية الإنسانية، والتشاد في المرتبة 184، أما بوركينا فاسو في المرتبة 181 و مالي في المرتبة 176 وموريتانيا في المرتبة 161، كما لا ننسى أيضا أن التأثيرات السلبية للمشاكل البيئية على الاقتصاد إذ تعتبر المديونية العالمية لدول الساحل الأفريقي مع نقص حاد في الإمكانات و الطابع التقليدي لنشاط سكان المنطقة باعتبارها تعتمد على الزراعة يؤدي في الأخير إلى ضعف الانتاجية واستنزاف الموارد المتوفرة مما يزيد من حدة الفقر من جهة ويهدد أمنها الاقتصادي من جهة أخرى. كما تتسبب العوامل البيئية في قلة الغذاء و الماء، وزيادة الفقر وسوء التغذية وتناقص فرص العمل خاصة وأن المجتمعات دول الساحل الأفريقي تتميز غالبيتها بطابعها الزراعي التقليدي، مما ينعكس أيضا على صحة السكان وقدرتهم على تعليم أولادهم وتوفير لهم الغذاء المناسب⁶ وكذا المستوى المعيشي اللائق خاصة في ظل الظروف البيئية المتدهورة.

ثانياً: الآثار الاجتماعية للتهديدات الأمنية البيئية على دول الساحل الأفريقي.

كشف مقال لـ "ماري تريمولير" حول المتغيرات الأمنية و البيئية لمنطقة الساحل الصادر عن نادي الساحل وغرب إفريقيا لعام 2010، أن تبعات التدهور البيئي و ظاهرة التغير المناخي يشكلان

⁶ - فريدة حموم، المشاكل البيئية والتنمية في الساحل الأفريقي: تشجيع للهجرة غير الشرعية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص ص 55-56.

الأمن البيئى فى منطقة الساحل الإفريقى: الواقع والآثار

خطرا شديدا يهدد اقتصادات دول القارة الإفريقية ومنطقة الساحل بالخصوص، وهذا بالرغم من اسهام القارة بنسب ضئيلة جدا فى إجمالى الانبعاثات الضارة العالمية على عكس الدول الكبرى الصناعية، إذ تعتبر الأكثر تضررا من تداعيات هذه الظاهرة وهذا بسبب اعتماد معظم الاقتصادات فى القارة الإفريقية على الموارد الطبيعية (المعادن والزراعة والحياة البرية) ولذلك يمكن القول أن ظاهرة التغيرات المناخية تؤثر على عدم الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى فى الساحل على اعتبار أن الصراعات وارتفاع نسب مياه البحر وندرة الموارد وكذا الكوارث الطبيعية تنتج عنها مخاطر عديدة كمخاطر البنية التحتية و الدمار وزيادة مخاطر الصحية وفقدان سبل العيش، ف منطقة الساحل الإفريقى تعد من الدول التى تشتت فيها أخطر وأكبر الأمراض و الأوبئة الصحية الفتاكة و التى تهدد الآلاف من الأشخاص خاصة عندما نتحدث عن أكبر الأمراض المنتشرة فى هذه المنطقة كالسل و الإيدز أو فيروس نقص المناعة و فيروس كورونا مؤخرا، فهذه الأمراض الصحية لا تؤثر فقط على صحة الفرد الإفريقى إنما تبعاتها أيضا على الاقتصاد و التنمية إذ من الممكن أن تعطل حتى حركة التجارة و تبادل السلع مما قد يؤثر على أسعار السوق العالمية، كما يؤثر المناخ بشكل عام على عدم توفر المواد الغذائية للاستهلاك الأمر الذى يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار هذه المواد ما يزيد حتما من انعدام الأمن الغذائى، وهذا هو حال منطقة الساحل الإفريقى.

كما تعاني أيضا منطقة الساحل الإفريقى من انعدام واضح للأمن الغذائى و الصحى، الأمر الذى جعل سكان المنطقة يفرون إلى مناطق أخرى أكثر أمان و نجاة من الكوارث الطبيعية وهذا ما قد يؤثر على التركيبة الاجتماعية الداخلية للمنطقة.

ولقد قدم التقييم العالمى لحالة الأمن الغذائى و التغذية فى سنة 2022 فى فصله الثانى لمحة سريعة عن العالم الذى لا يزال يتعافى من جائحة (كوفيد-19) بالإضافة إلى آثار الحرب الروسية الأوكرانية و التى أثرت فى اختلال أسواق الغذاء والطاقة، حيث يشير هذا التقييم إلى ان هناك ارتفاع ملحوظ فى معدل انتشار النقص التغذوي فى إفريقيا من 19.4 % فى عام 2021 إلى 19.7 % فى عام 2022، مدفوعا فى مجمله بالزيادات فى كل من إفريقيا الشمالية و كذا إفريقيا الجنوبية، بحيث ازداد عدد الأفراد الذين يواجهون الجوع (نقص التغذية) فى القارة السمراء بنحو 11 مليون شخص منذ عام 2021 وبأكثر من 57 مليون شخص منذ تفشي جائحة كوفيد-19.

ولقد كشف تقرير آخر تحت عنوان ' الطريق إلى الدورة السابعة والعشرين (27) لمؤتمر الأطراف: والذي تناول استعراض حالة إفريقيا المناقشة العالمية بشأن المناخ فى دورته 2022، حيث أشار إلى أن تغير المناخ يزيد من حدة المخاطر الصحية، حيث كشفت جائحة كورونا عن افتقار القارة السمراء إلى الامكانيات الصحية، وهذا وفقا لما نشرته منظمة الصحة العالمية حيث تمثل الأمراض المنقولة عن

الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والآثار

طريق المياه 40% من حالات الطوارئ الصحية المتعلقة بالمناخ على مدى عقدين، وتمثل الأمراض التي تحملها النواقل و خاصة "الحمى الصفراء" 28% من حالات الطوارئ المتعلقة بالمناخ، في حين تعد الأمراض الحيوانية المنشأ (الأمراض البشرية التي تنتقل من الحيوان) وبالتحديد "حمى القرم-الكونغو النزفية" ثالث(03) أكثر الأمراض انتشارا، لذلك وحسب هذا التقرير يشكل المناخ إذا عاملا مهما في زيادة ومضاعفة التهديدات، إذ يزيد من حدة الصراعات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية كما يزيد من حدة التحديات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر الاضطرابات و الهجرة والنزوح و عدم الاستقرار خاصة في البلدان الهشة التي لا تستطيع التكيف مع هذه الظاهرة كمنطقة الساحل الأفريقي حيث سجلت الصومال وجنوب السودان أكبر عدد من الأشخاص النازحين من جراء الكوارث خلال فترة 2010-2020 حوالي 100.000 نسمة، تليها النيجر وجزر القمر و التشاد.

كما ولقد أثر التدهور البيئي على أكثر من أربعة وثلاثون مليون شخص، في جميع أنحاء القارة الأفريقية بما في ذلك 19 مليون في غرب الساحل الأفريقي عام 2012 م، وأسفر عن خسائر اقتصادية فادحة بحوالي أكثر من 1.3 مليار دولار خلال فترة 2011 / 2012، بينما تقدر احصائيات سنة 2018 الأضرار الاقتصادية، التي يسببها ظاهرة التغير المناخي في القارة السمراء بنحو 0.67 مليار دولار أمريكي سنويا، هذا يعني أن فترة من 2011 إلى غاية العام الحالي تقدر بـ: 6.03 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى حالة الدمار الذي تخلفه الأعاصير وموجات الجفاف في القارة كإعصاري إيداي وكنيث في عام 2019، هذه الخسائر تعد جد كبيرة بالمقارنة مع الوضع الاقتصادي لدول القارة.⁷

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن القارة الأفريقية اليوم أو كما يسميها البعض قارة الفرص أو الخزان الأفريقي تحظى في الآونة الأخيرة باهتمام دولي كبير خاصة في ظل ما تشهده الساحة الدولية و العالمية من تنافس شديد على موارد الطاقة، ومنطقة الساحل الأفريقي وبالرغم من امكانياتها الطبيعية إلا أنها اليوم تصنف ضمن أكثر المناطق هشاشة من الناحية الأمنية والاقتصادية و السياسية والاجتماعية، وهذا بالنظر إلى حجم وخطورة التهديدات الأمنية الجديدة فيها وخاصة الجرائم المنظمة والتي ترتبط ارتباطا كبيرا بجرائم الاتجار بالبشر و تبييض الأموال وتجارة الأسلحة بالإضافة إلى ظاهرة النزوح البيئي والذي أثر بشكل كبير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، وتعكس خطورة هذه التهديدات على الأمن والاستقرار في المنطقة من ناحية و على البيئة من ناحية أخرى فهشاشة البنى التحتية وضعف الأنظمة

⁷ - زكري مغني، مرجع سابق، ص156

الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والآثار

السياسية جعلت من هذه المنطقة منطقة صراعات وحروب عسكرية انعدمت فيها صور البقاء والتي ستعكس حتما على بيئة الانسان وأمنه.

إن حالة الانهيار و الانفلات الأمني و اللااستقرار البيئي في منطقة الساحل الأفريقي يرجع إلى مجموعة من الأسباب منها الحروب و النزاعات و حدة التنافس الدولي على موارد الطاقة و الذي سيؤثر حتما على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و كذا الأمني.

تشهد منطقة الساحل الإفريقي انتشار كبير لمجموعة من الظواهر الأمنية الجديدة، فالهجرة غير الشرعية و الإرهاب و الجريمة المنظمة و تجارة البشر و تجارة المخدرات و تفشي الأمراض والأوبئة كلها عوامل تساهم في عدم تحقيق الأمن البيئي في المنطقة، إضافة إلى عامل آخر وهو التغير المناخي الذي أثر بشكل كبير في تدهور البيئة في المنطقة بالرغم من أن المنطقة تعتبر الأقل إصدار للغازات المتسببة في حدوث هذه الظاهرة.

توصيات الدراسة: وفي ختام الدراسة ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات

- على الدول و المنظمات الدولية تدعيم منطقة الساحل الأفريقي للحد من ظاهرة التغيرات المناخية و التي لا تتسبب فيها المنطقة إلا بنسب ضئيلة مقارنة بالدول الغربية الكبرى كروسيا و الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية.

- استغلال منطقة الساحل الأفريقي لمواردها الطاقوية وامكانياتها للتخفيف من حدة المديونية ومحاولة الاستثمار أكثر في قطاع التنمية المستدامة للحفاظ على النظام الايكولوجي للمنطقة.

- بما أن الأمن البيئي يرتبط بالاستقرار السياسي والامن فالدول الكبرى عليها مسؤولية حماية وتوفير هذا الأمن حتى يتحقق الأمن البيئي للمنطقة.

- تشجيع الأفراد في منطقة الساحل الأفريقي على العودة نحو القطاع الزراعي للتخفيف من حدة نقص الغذاء من جهة و المساهمة في خلق بيئة صحية من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الرسائل والمذكرات

- 1- زكري مغني، الأمن البيئي ومشكلة الاستقرار في افريقيا: منطقة الساحل أنموذجا، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023.

الأمن البيئي في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والآثار

ثانيا: المقالات

- 1- فريدة حموم، المشاكل البيئية والتنمية في الساحل الإفريقي: تشجيع للهجرة غير الشرعية، المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد05، العدد01، 2021.
- 2- بن قيطه و فاطمة الزهراء بويده، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد03، العدد01، 2016.
- 3- صيفي مشاور، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحوار الفكري، المجلد11، العدد12، 2016.

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT -4

1. al-Rasā'il wa-al-mudhakkirāt

1- Zikrī Mughnī, al-amn al-bī'ī wa-mushkilat al-istiqrār fī Afrīqiyā : minṭaqat al-Sāḥil anmūdhan, (uṭrūḥat duktūrāh), Qism al-'Ulūm al-siyāsīyah, Kulliyat al-Ḥuqūq wa-al-'Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi'at Abū Bakr Balqāyid, Tilimsān, 2022-2023.

2. al-Maqālāt:

- 1- 1-Farīdah ḥmwm, al-mashākil al-bī'iyah wa-al-tanmiyah fī al-Sāḥil al-Afrīqī : Tashjī' lil-Hijrah ghayr al-shar'iyah, al-Majallah al-Jazā'iriyah lil-'Ulūm al-Insāniyah wa-al-Ijtimā'iyah, almjld05, al'dd01, 2021
- 2- 2-ibn Qayṭah wa Fāṭimah al-Zahrā' bwydh, al-Tanāfus al-dawlī 'alā minṭaqat al-Sāḥil al-Afrīqī wa-in'ikāsātuhu 'alā al-maṣāliḥ al-Istirātījiyah al-Faransiyyah, Majallat Dafātir al-Mutawassit, almjld03, al'dd01, 2016.
- 3- Ṣayfī mshāwr, Dawr al-jughrāfiyā al-siyāsīyah fī takwīn al-dawlah fī minṭaqat al-Sāḥil al-Ifrīqī, Majallat al-Ḥiwār al-fikrī, almjld11, al'dd12, 2016.